الاحصائيات إلى أن ريغان حصل على ٣٥٪ من أصوات اليهود بينما حصل كارتر على ٤٧٪ (مقابل ٦٣٪ سنة ١٩٧٦) والمرشح المستقل اندرسون على ١٥٪. أي إنه رغم كل ما قدمه كارتر لاسرائيل من دعم وتأييد سياسي وعسكري واقتصادي، فإن اليهود لم يمنحوه اصواتهم، كما فعلوا على الأقل خلال انتخابه سنة ١٩٧٦. والسبب في ذلك، كما تنقله المصادر الاسرائيلية، يعود إلى «أنه بدأ يساورهم الشك، خلال الأشهر الأخيرة، حول السياسة التي ينتهجها [أي كارتر] تجاه اسرائيل. فعمليات التصويت الأميركية في مجلس الأمن، والدلائل التي تشير بأن الادارة تتبنى نظرة معتدلة تجاه م.ت.ف.، والشعور بأن كارتر ومساعديه يعارضون أن تكون القدس موحدة عاصمة لاسرائيل. كذلك فإن عمليات تزويد كل من السعودية والاردن بالأسلحة، قد اغضبت الكثير من اليهود في الولايات المتحدة، وزادت من خيبتهم بالحكم حتى في القضايا الداخلية... [والنتيجة] إن التصويت اليهودي كان تعبيراً عن الاحتجاج ضد كارتر أكثر منه تأييداً لريغان» (شلومو شامير، «هارتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وقد برر اسحاق رابين عدم التأييد اليهودي الكبير لكارتر بأن «الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة، كان بعيداً عن أن تغريه سياسة كارتر تجاه اسرائيل، خصوصاً في ضوء حقيقة مفادها، انه الرئيس الأميركي الأول الذي تفوه بعبارة «وطن للفلسطينيين»، الأمر الذي فسّره الجمهور الأميركي على أنه إشارة للسير باتجاه م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

على أي حال، فقد استغلت اسرائيل فترة الحملة الانتخابية بصورة جيدة لتحقيق مكاسب إضافية في عهد كارتر، الذي لم يتوان عن تقديم أي شيء لها من أجل كسب أصوات اليهود. وكان من أبرز هذه المكاسب توقيع اتفاق لتزويد اسرائيل بالنفط وقت «الطوارئ». وقد وقّع هذا الاتفاق في البيت الأبيض، يوم ١٧/١١/١٩٨٠ بحضور الرئيس كارتر نفسه الذي أعلن أن الولايات المتحدة ستلتزم بتنفيذ بنوده تجاه «صديقتها حكومة اسرائيل»، وانها تنوي إقامة مشروع صناعي في اسرائيل لاستغلال الزيت الحجري والطاقة الشمسية بتمويل اميركي («هارتس»؛ «معاريف»، ١٩/١٠/١٩٨٠).

وقد وقع الاتفاق كل من وزير الخارجية الأميركي ادموند ماسكي ووزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي، الذي أعلن إثر عودته من الولايات المتحدة، ان اسرائيل «استطاعت استغلال عشية الانتخابات الأميركية كوسيلة ضغط في المفاوضات حول اتفاق النفط». وعدد موداعي فوائد الاتفاق بقوله إن «التزام الولايات المتحدة لتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارئ»، من شأنه أن يزيل الضغط الذي كان واقعاً على اسرائيل حتى الآن، والذي دفعها أكثر من مرة إلى شراء النفط من السوق الحرة بأسعار مرتفعة. أي أن هذا الاتفاق من شأنه أن يحسن وضع اسرائيل المالي خصوصاً وان تنفيذه يبدأ بصورة اوتوماتيكية في حال تجاوز ارتفاع الأسعار في السوق العالمي، السعر النسبي في الولايات المتحدة. كذلك فقد تعهدت الحكومة الأميركية بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة اربعة أشهر، دون أن يكون لهذا الأمر علاقة بالاتفاق ذاته، وذلك في حال فقدان اسرائيل مصدر تزويد رئيسي مثل مصر أو المكسيك. ومثل هذا التعهد لم تحصل عليه أبداً في الماضي» («هارتس»، ٢١/١٠/١٩٨٠). والجدير بالذكر إن اسرائيل ستحصل من مصر، سنة ١٩٨٠، على مليوني طن من النفط، وهي الكمية التي تشكل ربع استهلاكها.

إن الأساس لاتفاق النفط المذكور هو وثيقة التفاهم التي وقعت بين اسرائيل والولايات المتحدة في حزيران ١٩٧٩، بعد أن اتضح أن اسرائيل ستنسحب من منطقة حقول النفط في «أبو رديس» في سيناء. وبموجب الاتفاقية هذه التزمت الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارئ»، أي في الظروف التي لا تستطيع فيها شراء النفط سواء وفق معاهدة مع البلدان المصدرة أو من السوق الحرة. وقد جاء هذا الاتفاق بمثابة تثبيت للالتزام الأميركي الأصلي، بواسطة توضيح الشروط التي سينفذ بها، وفائدتها أنه يضمن لاسرائيل النفط اللازم لها، (افتتاحية المصدر نفسه) بصورة فورية، أي دون اجراء مفاوضات، وفي الوقت الذي تكون فيه مضطرة للحصول عليه. وقد حققت اسرائيل، اثناء الحملة الانتخابية، مكسباً آخر، تمثل في